

رئيس الغرفة يستقبل سفير جمهورية كوريا



على الغانم مستقبلاً هونغ يونكي

الروابط الاقتصادية بين مجتمع الأعمال الكويتي والكوري، مؤكداً استعداد الغرفة لتسخير كافة إمكانياتها المتاحة للمجانب الكوري في سبيل تحقيق الاستراتيجية المشتركة.

ومن جانبه، أوضح هونغ يونكي هو أن دولة الكويت تعتبر شريكاً استراتيجياً لكوريا كمصدر رئيسي للبترول والتي كان لها أثر كبير في العملية التنموية الكورية، وأضاف أن العلاقة قد تطورت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة وتشعبت في مجالات شتى كتشجيع المدن الجديدة، البيئة، وسائل النقل، ومصادر الطاقة، حيث أعرب عن أمله بالمزيد من التعاون المشترك سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي المتمثل بغرف التجارة والصناعة.

حالياً مشاريع ذات أهمية استراتيجية ولها تأثير مباشر على عملية التطوير الاقتصادي كمشروع جسر جابر، كما أن سوق المركبات الكورية قد نما بشكل كبير ومنافس في السوق الكويتي، ثم تطرق الغانم إلى البيئة الاستثمارية المكتبة بالغرفة و رباح مشجعة وجاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية بعد صدور عدد من القوانين ذات العلاقة أهمها قانون استثمار رأس المال المباشر الذي يتيح الفرصة للمستثمرين الأجانب بتأسيس شركات بنسبة تصل إلى 100% والذي استغاد منه بعض الشركات الكورية، وقد أعرب عن أمله بجذب مزيد من الشركات الكورية، وقد أشاد الغانم بالدور الكبير الذي لعبته السفارة الكورية في عملية تعزيز

استقبال علي محمد ثلمان -رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت صباح أمس الأحد الموافق 14 أكتوبر 2018 هونغ يونكي سفير جمهورية كوريا الجنوبية لدى الكويت، كما حضر اللقاء أسامة محمد يوسف النصف - عضو المكتب بالغرفة و رباح عبدالرحمن الرياح - مدير عام الغرفة.

ويأتي هذا اللقاء في إطار مناقشة سبل توطيد العلاقات الاقتصادية المشتركة، حيث أكد الغانم على الأهمية الاقتصادية التي تمثلها جمهورية كوريا بالنسبة إلى دولة الكويت مقدراً الدور التاريخي الذي لعبته الشركات الكورية منذ حقبة الستينيات من القرن الماضي وإمتدت إلى الفترة الحالية، مضيفاً أن الشركات الكورية تنفذ

البنك الوطني يختتم مشاركته في اجتماعات صندوق النقد ومجلس محافظي البنك الدولي

الاقتصادية العالمية، واستئصال الفقر والتنمية الاقتصادية. وشملت الاجتماعات السنوية العديد من اللجان أهمها: لجنة التنمية، واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، ومجموعة العشرين، ومجموعة الثلاثين حيث من المقرر أن ينطلق اجتماع اللجنة النقدية والمالية إلى انظر في تطورات أداء الاقتصاد العالمي واستشراف اتجاهاته المستقبلية وأيضاً ما يرتبط بتطورات أداء الأسواق المالية الدولية وطبيعة المخاطر التي يمكن أن تؤثر في اتجاهات ذلك الأداء بالإضافة إلى مناقشة أهم السياسات التي ينبغي اتخاذها لتجنب تداعيات مثل تلك المخاطر.

وتجمع الاجتماعات السنوية عدداً كبيراً من المسؤولين من البلدان الأعضاء، حيث تتيج فرصاً للمشاورات الرسمية وغير الرسمية. وتنفذ ندوات عديدة بالتزامن مع الاجتماعات، وتقدم كل عام أيضاً على هامش الاجتماعات محاضرة بير جاكوبسون عن التمويل الدولي، وهي مؤسسة أنشئت تكريماً للمدير العام الثالث للصندوق.

الجدير بالذكر أن بنك الكويت الوطني يحضر على حضور المحافل الدولية مثل هذه اللقاءات لاطلاع على آخر التطورات العالمية والأنشطة والفعاليات التي تركز على الاقتصاد العالمي والتنمية الدولية والنظام المالي العالمي.



وفد بنك الكويت الوطني يلتقي بمحافظ ساماء

الاقتصاد العالمي خلال الاجتماعات السنوية، حيث سيتضمن رؤى خبراء الصندوق بشأن اتجاهات أداء الاقتصاد العالمي والمخاطر المرتبطة بالإضافة إلى آفاق المستقبلية.

وضعت الاجتماعات السنوية لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي كل من محافظي البنوك المركزية، ووزراء المالية والتنمية، وكبار المسؤولين من القطاع الخاص، وممثلي منظمات المجتمع المدني، والأكاديميين وذلك لمناقشة أهم القضايا العالمية، ومنها: الأفاق

والصين وماليزيا وفرنسا بالإضافة إلى بنك التسويات. وأجرى وفد البنك الوطني العديد من اللقاءات الثنائية الجانبية مع كبار المسؤولين الدوليين على هامش الاجتماعات التي عقدت في ذات الفترة، حيث سلطت الاجتماعات والمناقشات الضوء على أهم وأبرز التحديات التي تشهدها الصناعة المصرفية والمالية حول العالم في الفترة الأخيرة.

وخلال الاجتماعات السنوية استعرض صندوق النقد الدولي تقريره الدوري حول آفاق

الاجتماعات. وشملت أبرز مشاركات الوفد الرسمي لبنك الكويت الوطني حضور الاجتماعات السنوية لمجموعة الثلاثين العالمية التي ناقشت عدداً من الموضوعات أهمها: التوقعات العالمية لمخزون السياسات الاقتصادية والنقدية وأفق التمويل من أجل تحقيق نمو شامل، بالإضافة إلى ضرورة وجود نظام عالمي مستقر ومنفتح. وضمت مناقشات مجموعة الثلاثين محافظي البنوك المركزية لعدد من دول العالم من بينها إثيوبيا وإنجلترا واليابان

مؤشرات البورصة تستقبل أولى جلسات الأسبوع بـ «الأحمر»

إدارة التنفيذ بوزارة العدل. وتطيق شركة بورصة الكويت حالياً المرحلة الثانية لتطوير السوق التي تتضمن تقسيمه إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويسهدف الشركات ذات السولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة.

وتخضع الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى مراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى توابك المعايير الفنية على أن تنقل المستفيدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزايدات. ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافرها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضاً للتأكد من موائمتها للمتطلبات.

أما سوق المزايدات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السولة المنخفضة والمواضعة قياساً لآليات العرض والطلب المحلية.



هيويت جصاص للمؤشرات

بنك بوبيان. كما تابع المتعاملون إفصاحاً بشأن شراء حصص شركة الاستثمارات الخليجية في شركة فرنشايز إنترناشيونال للتجارة علاوة على إفصاح من شركة (المساكن الدولية) بشأن توقيعها عقد تمويل مريحة مع

وتابع المتعاملون إفصاحاً بشأن شراء حصص شركة الاستثمارات الخليجية في شركة فرنشايز إنترناشيونال للتجارة علاوة على إفصاح من شركة (المساكن الدولية) بشأن توقيعها عقد تمويل مريحة مع

و(الأولي) الأكثر ارتفاعاً في حين كانت أسهم (التجارية) و(زين) و(وطني) و(أهلي) و(عقارات) الأكثر تداولاً أما الأكثر انخفاضاً فكانت (منازل) و(مسلطان) و(كامكو) و(أرزان) و(أموال).

استهلّت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية أمس الأحد على انخفاض المؤشر العام 73,27 نقطة ليبلغ مستوى 4992,52 نقطة بنسبة 1,45 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 103,8 مليون سهم تمت من خلال 4767 صفقة نقدية بقيمة 25,9 مليون دينار كويتي (نحو 85,47 مليون دولار أمريكي). وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 27,98 نقطة ليصل إلى مستوى 4690,44 نقطة وبنسبة انخفاض 0,59 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 56,6 مليون سهم تمت عبر صفقة نقدية بقيمة 4,7 مليون دينار (نحو 15,51 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 97,89 نقطة ليصل إلى مستوى 5159,27 نقطة وبنسبة انخفاض 1,86 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 47,16 مليون سهم تمت عبر 3258 صفقة بقيمة 21,2 مليون دينار (نحو 69,96 مليون دولار). وكانت شركات (المستركة) و(ميرد) و(تنظيف) و(المدن)

«كامكو»: أسعار النفط لامست أعلى مستوياتها منذ 4 سنوات بأكتوبر الجاري

الأجل القريب. أما بالنسبة لتوقعات الطاقة على المدى القريب فافادت (كامكو) بأن إدارة معطومات الطاقة الأمريكية راجعت توقعات متوسط أسعار النفط للربع الأخير من هذا العام بحوالي 5 دولارات أمريكية للبرميل ليبلغ مستوى 81 دولاراً للبرميل. وأشارت إلى أن (أوبك) خفضت توقعات نمو الطلب العالمي على النفط لتشير الثالث على التوالي بواقع 50 ألف برميل يوميًا ليصل الذو إلى 36,4 مليون برميل يوميا.

8 في المئة في حين ارتفع سعر خام النفط الكويتي بنسبة 7,00 في المئة ليلعب 76,8 دولار للبرميل. وقالت إن المخاوف بشأن غلة العروض النفطية خلال الأشهر المقبلة تعززت بعد انتهاء اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) الشهر الماضي دون أي تعليقات على مسار العمل المستقبلي المرتبط باتفاقية خفض الإنتاج المبرمة ما بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة أو إعطاء أي مؤشر آخر على زيادة الإنتاج في

حوالي 0,7 مليون برميل يوميا أو 42 في المئة من إنتاج النفط في خليج المكسيك. ولغقت إلى أن ارتفاع أسعار النفط في سبتمبر الماضي دفع المتوسط الشهري لسعر النفط إلى أعلى مستوياته منذ أكتوبر 2014 إذ بلغ متوسط سعر خام (أوبك) 77,2 دولار أمريكي للبرميل بنمو شهري بلغ نسبته 6,8 في المئة. وأضافت أن أسعار العقود القوية لمزيج خام برنت ارتفعت في المتوسط لتبلغ 78,8 دولار للبرميل بنمو شهري نسبته

قالت شركة كامكو للاستثمار الكويتية إن أسعار النفط لامست أعلى مستوياتها منذ أربع سنوات خلال الأسبوع الأول من أكتوبر الجاري قبل للوعد النهائي لتطبيق العقوبات الأمريكية على إيران، وأوضح (كامكو) في تقرير متخصص أصدرته أمس الأحد أن المخاوف المتعلقة بتحرك إعصار مايكل نحو فلوريدا ساهمت أيضاً في الزيادة الأخيرة في أسعار النفط الخام بنسبة تقارب مستوى 30 في المئة. وذكرت أن هذا الإعصار المر على

«كيبكو» تلتزم بدعم هدف الميثاق العالمي للأمم المتحدة الخاص بتمكين المرأة



ماجد العجيل أثناء توقيع الميثاق

على كافة المستويات، هو أمر طبيعي ويساهم في توسعة نطاق المواهب التي نوظفها. إننا في شركة المشاريع نؤمن بأن المساواة في الفرص بين النساء والرجال في مكان العمل هي خطوة مهمة نحو ضمان استدامة عملياتنا، وهذا هو الأمر الصائب الذي يجب القاء به..

وتماشياً مع هذا الالتزام شاركون ممثلون عن شركة مشاريع الكويت، وبنك بركان، ومجموعة الخليج للتأمين في ورشة تدريبية تحت عنوان القطاع الخاص ومبادئ تمكين المرأة. تم تنظيم ورشة العمل من قبل مركز دراسات وأبحاث المرأة في جامعة الكويت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمبادرة الأمم المتحدة للمرأة. وركز البرنامج الذي استمر على مدار ثلاثة أيام على تنفيذ أفضل الممارسات الدولية التي تؤثر على المرأة في مكان العمل.

تمكين المرأة كل من رئيس مجلس إدارة بنك بركان السيد ماجد العجيل، ورئيس مجلس إدارة مجموعة الخليج للتأمين السيد فرقد الصانع إلى جانب عدد من الرؤساء التنفيذيين لمجموعة من الشركات الرائدة في الكويت. وتم التوقيع في حفل إطلاق المبادرة العالمية لمبادئ تمكين المرأة الذي تم تنظيمه في غرفة التجارة والصناعة تحت رعاية وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية السيدة هند الصبيح.

وتأتي مشاركة مجموعة شركة المشاريع في إطار مساهمتها في تنفيذ رؤية الكويت 2035 لصاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح وبمبادرة المشاسبة قال نائب رئيس مجلس الإدارة (التنفيذي) في شركة مشاريع الكويت السيد فيصل العيار «إن وجود المرأة في شركاتنا،

أعربت شركة مشاريع الكويت (القابضة) ومجموعة شركاتها التابعة عن دعمها المبادرة العالمية لمبادئ تمكين المرأة التي أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة في عام 2010. وتوفر المبادرة العالمية لمبادئ تمكين المرأة منصة لدفع وتشجيع القطاع الخاص من أجل تعزيز ودعم وتسريع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً. وتعتبر الكويت أول دولة خليجية تنضم إلى هذه المبادرة وذلك بفضل الجهود التي يبذلها المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومركز دراسات وبحوث المرأة في جامعة الكويت، وتتماشى المبادرة العالمية لمبادئ تمكين المرأة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما الهدف رقم 5 بشأن المساواة بين الجنسين. وقد وقع ميثاق دعم المبادرة العالمية لمبادئ